

الغربة والاعتراب والتغريب: تجربة الإسلام في أوروبا بين التفاهم والمخاصمة

■ عزالدين عناية

فات أوروبا أن جموع المسلمين الأوائل الوافدين عليها خلال القرن الماضي بحثاً عن لقمة العيش ستغدو مطالبهم - مع تبدل الظروف وتوالي السنين - مطالب مواطنين أهليين، وأن التديّن الفاتر الذي صحب هؤلاء سيغدو نواة صلبة تتحدد وفقها ركائز الهوية الأوروبية المسلمة، فقد كان أناس قليلون من بين ملايين المسلمين هم الذين يؤدّون شعائر الصلاة في المسجد، أو ممن تبدو مظاهر التديّن عليهم، في حين أنه منذ حقبة ثمانينيات القرن الماضي وحتى الوقت الراهن حصلت تطورات غير متوقعة، من حيث الاهتمام بأداء الشعائر والاحتفاء بها بشكل جماعي، والإصرار على الحضور المشهدي لرموز التدين، وربما الشكل الأخطر في هذا المسار ما يسير نحوه باتجاه ترسيخ أنشطة متداخلة في الثقافة والإعلام والفنون.

■ باحث من تونس.



الإسلام الأوروبي والعلمانية

واللافت أن حضور المسلم اليوم في الدول الأوروبية لا يشكل تحدياً للفلسفة الاجتماعية المستندة إلى العلمانية؛ ولكنه يشكل تحدياً بالفعل للطروحات اليمينية الإقصائية وللمرجعية الدينية المغلقة، سواء أكانت كاثوليكية أم غيرها، تلك التي تزعم الوصاية على هوية تلك البلدان، وتصرّ على أن الكنائس الوطنية وصية على الذاكرة الجماعية لشعوب بأسرها¹.

ذلك أن قياس مستوى العلمانية في الغرب يبدو متغيراً من بلد إلى آخر، فليس هناك تجربة متفردة تستند إليها الواقعة، برغم أن بعض البلدان تطرح تجاربها نموذجاً أصلياً في العلمانية، يقاس عليه غيرها؛ ولكن التمعّن في وقائع الدول الغربية وتشريعاتها يكشف عن تنوعات عدة للعلمانية ولعلاقة الدين بالدولة، يمتد من اعتبار رأس الدولة الممثل الأعلى للدين - كما الشأن في الدول الإسكندنافية، وفي بريطانيا؛ حيث تُعدّ الكنيسة بوجهها اللوثري والأنغليكاني جهازاً تابعاً للدولة، تربطها قوانين خاصة تنظّم سير علاقتها بالأنظمة الملكية، بصفتها راعية الدين والمعنية بتعيين الأساقفة ورؤساء الأساقفة - إلى فصل صارم بين المجالين الديني والدينيوي كما الشأن في فرنسا، وهو ما نراه حاضراً في التطبيق العملي استناداً إلى النص الدستوري: «فرنسا جمهورية موحّدة، لائكية ديمقراطية واجتماعية».

لكن بين هذين النوعين الغربيين تحضر تجربة فريدة، بتواجد دولة دينية في جوهرها داخل دولة مدنية في أساسها، ونعني بها حضور حاضرة الفاتيكان في الدولة الإيطالية، ففي إيطاليا الحديثة تعود المرجعية التأسيسية لهوية العلمانية - في المجالين الاجتماعي والسياسي - إلى الزعيم

1 - إنزو باتشي: الإسلام في أوروبا، ترجمة: عزالدين عناية، كلمة أبوظبي 2010، ص: 26.

التاريخي جوسيبى غاريبالدي (1807/1882م)، فالرجل منذ البداية ما كان يضمّر عداً للدين؛ بل كان في تناقض مع رجالات الكنيسة، وقد كتب في إحدى رسائله - التي تعود إلى 1867 - قوله: «نحن نقف إلى جانب الدين الصواب، وهو ما نريد أن يحلّ محلّ دين رجل الكنيسة الزائف».

وبرغم التمايز القانوني والمؤسّساتي بين الدولتين؛ يسري تداخل نادر بينهما في التحكم بالفضاء الاجتماعي، وما تتمثل فيه من أنشطة تربوية وإعلامية وعلمية وصحية، أساسه التدافع بين هياكل الدولة العلمانية وهياكل الكنيسة المقدّسة، كل ذلك وفقّ تجاذب متقلّص وتمتدّد بحسب الحراك الاجتماعي.

وبموجب ذلك التمازج لم تقتصر رغبة الكنيسة على السعي لاحتكار مشروعية الأخلاق؛ بل باسم محاولة التحكم بتلك المشروعية تطلّعت إلى السيطرة على مسارات السياسة والثقافة والعلم والتربية، أو بكلمة مختصرة: على المجتمع، عبر ما يعرف بـ«العقيدة الاجتماعية للكنيسة»، وليس عبر الحضور المباشر في السياسة، وهنا خطورة الاستراتيجية الكنسية وشموليتها، فحاضرة الفاتيكان تقع على رقعة لا يتجاوز اتساعها أربعة وأربعين هكتاراً، ولكن نفوذها يغطي كافة تراب الدولة الإيطالية العلمانية.

فإيطاليا منذ إرساء معاهدة لاتيراني - 1929م - المعروفة بالكونكورداتو، بين الدولة الفاشية وحاضرة الفاتيكان - باتت العلاقة فيها بين الديني والسياسي - أو بالأحرى بين الكاثوليكية والدولة الإيطالية - علاقة متفردة، سواء مقارنة بغيرها من الدول، أو بغيرها من الأديان والمذاهب الحاضرة على كافة التراب الإيطالي. تلخّص تلك السياسة مقولة الكونت كافور (1810-1861م): «كنيسة حرّة في دولة حرّة»، التي تعبّر عن جوهر العلاقة بين حاضرة الفاتيكان والدولة الإيطالية.



فتلك الخصوصية الإيطالية أفرزت علمانية حوارية مع دين الأغلبية، انعكست سلباً على الديانات الأخرى، التي لا يزال النظر إليها والتعامل معها على أنّها دخيلة ولا تنتمي للمكوّن الاجتماعي الأصيل.

المسلم وإعادة صنع الهوية الأوروبية

في التاريخ المعاصر ثمة إعادة صنع للهوية الأوروبية، حتى وإن تواصلت هيمنة الطابع المسيحي على الوجه الاجتماعي في عديد من الدول، وهو ما فرضته تحولات ديمغرافية جراء الهجرات المتنوعة، ويلعب المسلمون في ذلك دوراً أساسياً، برغم أن العقل الديني المهيمن - العقل الكاثوليكي - ما زال عاجزاً عن استيعاب هذه التحولات والإقرار بها، كان علماء الاجتماع الأمريكيان أول من استعملوا مصطلح «السوق الدينية»، باعتبار الفضاء الاجتماعي الحاضن للنشاط الديني هو بمثابة سوق، يحتكم إلى قوانين العرض والطلب، والبضاعة، والمنافسة، والاحتكار من حيث النشاط¹، ومن هذا الباب وجّهوا انتقادات إلى الواقع الديني الأوروبي بسبب سيطرة متحكّم وحيد بالسوق الدينية في جل البلدان، سواء منها ذات التقليد الكاثوليكي أو البروتستانتي، وربما إيطاليا أكثر البلدان الأوروبية التي تهيمن فيها مؤسسة دينية واحدة ولون واحد على كافة قطاعات السوق.

ومع مستجدّات الحضور الإسلامي، بدأت تدبّ مساعي لكسر طوق احتكار الفضاء الديني في أوروبا، حاول فيها العقل الديني الكاثوليكي الناشط والنافذ الاستنجد بأية وسيلة للحفاظ على مجاله الحيوي الما قبل حدثي، ولو بتأجيج مشاعر الخوف والريبة من هذا المنافس الجديد. ولم تدّخر الكنيسة جهداً في ذلك، بالسعي لإحياء الفاتر في الشخصية

1 - Robert B. Ekelund-Robert F. Hébert-Robert D. Tollison, Il mercato del cristianesimo, Università Bocconi Editore, Milano 2008.

الأوروبية وتشيطه، ولو عبر صعق المخيال الجمعي واستحضار عديد من الصور الكامنة في اللاوعي، غير أن تلك المناورة تبدو غير ذات أثر بارز؛ لأن عناصر الفتور في الشخصية الدينية الأوروبية ذاتية، ولن تكون إعادة تشييطها بالترويع من الآخر، الذي بلغ - في جزء كبير منه - درجة المواطنة، وباتت مطالبه من داخل المشروع الأوروبي، ولذلك قد يثير الترويع من الأخضر الزاحف الهواجس الأمنية؛ ولكن يعجز أن يكون دافعاً للانبعاث المستجد للهويات ذات اللون الكنسي؛ لأن الهويات تتبعت أساساً بعوامل ذاتية لا عوامل خارجية¹.

وبعد أن باتت إيطاليا تحوي أكثر من مليون من أتباع الديانة

أن حضور المسلم اليوم في الدول الأوروبية لا يشكل تحدياً للفلسفة الاجتماعية المستندة إلى العلمانية

الإسلامية، كيف يحضر هذا المستجد داخل واقع كاثوليكي علماني، فيه الحدود افتراضية وغير جلية؟ يعود النص المرجعي الذي يحدد هوية إيطاليا العلمانية إلى حقبة حكم «حزب الديمقراطية المسيحية» الذي تأسس سنة 1942 وبقي ناشطاً إلى حدود 1994، وقد حظي حينها بسن النص المرجعي بموافقة الحزب الشيوعي

بقيادة زعيمه التاريخي بلَميرو تُولياتي. نصَّ الفصل السابع من الدستور على أن «الدولة والكنيسة الكاثوليكية كلاهما في مجاله مستقلّ وله سيادة تامة»، ثم في الفقرة الثانية من الفصل نفسه تعريج على «أن علاقتهما تنتظم وفقاً للاتفاقات اللاتيرانية»؛ أي على أساس نصّ الاتفاق الأساسي

1 - ثمة انتشار لعديد المقولات في الأوساط الشعبية الكاثوليكية مفادها الإقرار بـ «لست كاثوليكيّاً بل مؤمناً»، أو «ابني ليس معمداً، هو من سيقرّر حين يكبر»، فضلاً عن انتشار «البريكولاج» الديني كشكل من الاعتقاد بدون انتماء، وهي مؤشرات جلية على فقدان الكنيسة سلطتها الشاملة على الفضاء الاجتماعي، وهو ما لا تود الإقرار به.



العائد إلى سنة 1929، بين حاضرة الفاتيكان والحكومة الإيطالية التي ترأسها بينيتو موسوليني، الذي عدّه البابا حينها «رجل العناية الإلهية».

ضمن تلك التأسيسات عادة ما أشاعت الكنيسة في الغرب - عبر جهازها الفكري والإعلامي - أنها مؤمنة أساساً بالفصل بين الديني والدنيوي، وأن التهديد الوحيد الذي يمزج المدني بالسياسي بات حاضراً في الخارج، في الإسلام، ولذلك يَشيع إقرار شبه راسخ في التصوّر الغربي، يرى أن الأديان والملل من دون الإسلام في البلدان العربية والإسلامية تعاني رهقاً وعتناً لأجل دينها جراء ذلك المزج. ومع التحوّلات التي دبّت في أوروبا خلال العقود الأخيرة، والمتمثلة في يقظة الملايين المسلمة وسعيها للخروج من حالة السبات والهامشية، التي ميزتها على مدى عقود سابقة، والسعي للمطالبة باحترام خصوصياتها الثقافية والحضارية والدينية، حثّت الكنيسة الخطى لإبراز نفسها راعية لأصول الغرب ومحافظة على هوية أوروبا من تحديات الإسلام.

حضور الكنيسة القوي في بناء إيطاليا ما بعد الحرب العالمية الثانية عبر «حزب الديمقراطية المسيحية» أعاد إلى الكنيسة ألقها بعد تراجع حصل عقب توحيد إيطاليا (1861م)¹، وما خلفه من انكماش لنفوذ السلطات الكنسية، ومن تحجيم لهيمنتها على الممالك والدويلات، على إثر معارضتها للوحدة.

ونظراً إلى أن الكنيسة أسهمت في بناء إيطاليا ما بعد الفاشية إسهاماً فعّالاً، سواء بإرساء دعائمها أو بصياغة هويتها الليبرالية عبر «حزب الديمقراطية المسيحية»، كما وقفت حائلاً في عديد من المناسبات ضدّ انعطاف البلد نحو الكتلة الاشتراكية وصدّت تلك الخيارات، وقد حوّل

1 - على إثر ما يعرف بـ«اختراق بورتا بيا» من قبل قوات توحيد إيطاليا في عشرين سبتمبر 1870 للسيطرة على روما، صدر عقب ذلك قانون 13 مايو 1871م الذي أقرّ حدود حاضرة الفاتيكان، وبالتالي حدّد فضاء السلطة الزمنية للبابوات، وألغى ما يتجاوز حاضرة الفاتيكان.

ذلك الحضور وتلك المواقف الحازمة والتاريخية للكنيسة مبرر التحكّم بالفضاء الاجتماعي الإيطالي.

غير أن ذلك الحضور القوي للكنيسة لفترة ما بعد الفاشية سلب الدولة سياستها الدينية الواضحة تجاه الأقليات الأخرى؛ ولذلك تجد التجمّعات الدينية - وخصوصاً منها الإسلامية - حائرة عند عرض مطالبها، أتتوجّه إلى مؤسّسة الدولة الإيطالية المدنية - التي تصرّح أمام العموم أنها علمانية - أم إلى دويلة حاضرة الفاتيكان الدينية، المتحكّمة بشتى الملفات الدينية للتجمّعات الناشئة مع التحولات المجتمعية، التي دبت خلال العقود الثلاثة الأخيرة. ولذلك نجد أي مطلب ديني تطالب به الجالية الإسلامية رهين رضا جانبيين: الدولة الإيطالية العلمانية، وحاضرة الفاتيكان. ربما القبول بتأسيس مسجد روما - بعد مفاوضات مضمّنية - خير دليل في هذا المجال، فلم ينل المسجد اعترافاً قانونياً إلا بعد موافقة الفاتيكان، رغم أن مقرّه يقع في حيز جغرافي تابع للدولة الإيطالية وخارج حاضرة الفاتيكان¹.

فالحديث عن العلمانية في إيطاليا في الراهن يستدعي إحاطة بالضغط اليومي الذي يمارسه «المؤتمر الأسقفي الإيطالي» والكرسي الرسولي على المجتمع؛ إذ لا تتكلم الكنيسة باسم أتباعها حين تمارس ضغطها؛ بل تتكلم باسم الجميع دون مراعاة التنوعات الدينية والعرقية، حيث لا يزال الطابع المهيمن للكنيسة حاضراً بقوة رغم التحولات التي دبت في النسيج الاجتماعي.

لذلك تبقى جلّ أوراق الملف الديني الإسلامي في إيطاليا بيد حاضرة الفاتيكان، التي تواصل ضغطها المستمر على الدولة العلمانية لتضييق الخناق على المسلمين، وإلا كيف يستمرّ أداء أتباع ثاني ديانة لشعائرتهم

1 - لمزيد التوسع في ذلك، انظر كتاب ستيفانو أيافي: الإسلام الإيطالي رحلة في وقائع الديانة الثانية، ترجمة: عزالدين عناية وعدنان علي، كلمة، أبوظبي، 2010، ص: 90.



في مصليات، هي في الأصل مخازن أو مواقف للسيارات تقع تحت البنايات، تشبه المغارات، مدفوعين إلى أداء شعائر دينهم تحت الأرض، ويمنع منح التراخيص لهم لتشييدها في أماكن جلية بارزة أمام مرأى الجميع، كشأن مصلى «سنتوشالي» بروما، ثاني مكان للصلاة في العاصمة، الذي لا يتمتع باعتراف قانوني، كما تبقى كافة المصليات المنتشرة في المدن الإيطالية، تحتضنها جمعيات، لا دور عبادة معترف بها، حيث لا يحوز في إيطاليا على اعتراف قانوني سوى مسجدين: هما مسجد روما الكبير ومسجد ميلانو، وأما باقي المصليات فهي في عداد نوادي الجمعيات.

وليس إلغاء المسلم مقتصراً على نفيه من التجلي العلني، عبر منعه من تشييد هياكل تعبده البارزة والظاهرة؛ بل يتطور الإلغاء إلى محاولة تغييبه من المشهد الإعلامي، الذي تسيّره الكنيسة الكاثوليكية دون منازع، حيث تحتكر الكاثوليكية 98 بالمئة من البرامج الدينية في التلفزيون الرسمي الإيطالي، ويقابل ذلك التغييب شبه التام لكافة الديانات والمذاهب الأخرى، مع أن الإسلام هو الديانة الثانية، يليه «شهود يهوه» وكافة النحل البروتستانتية ثم اليهود. وقد يخصص للإسلام أحياناً حيز يكون فيه عرضة لانتقاد تقاليده وعوائده وتشاريعه، التي تُعرض بشكل سطحي فولكلوري، يلخصها المقول الشعبي الإيطالي الدارج بـ «معجزة ماهوميّتو»¹.

الكنيسة واحتكار الفضاء الديني

لا تضاهي سيطرة الكنيسة على المجتمع في إيطاليا قوة أخرى، سواء أكانت إيديولوجية أم سياسية، فقد كانت الانطلاقة مع المجمع الفاتيكاني

1 - قصة المثل أن حشداً من الناس ترجّوا يوماً محمداً ﷺ الإتيان بمعجزة، كان قد وعده بها ربه بتحريك جبل، فجلس قبالة الجبل وأغرق في الدعاء؛ لكن الجبل لم يتحرك البتّة، فقام محمّد متوجّهاً إلى الجبل قائلاً: «إذا لم يأت الجبل إلى محمّد، يذهب محمّد إلى الجبل».

الثاني في انفتاح الكنيسة الهائل على من ينعنون بـ «اللائكيين المؤمنين»، وهم عبارة عن أفراد أو جماعات على ارتباط وثيق بالكنيسة، رغم أنهم لا ينتمون إلى السلك الكنسي الكهنوتي. كان الانفتاح في هذا الاتجاه ناتجاً عن حاجة ملحة للتحكم بالنسيج الاجتماعي غير التابع أو غير الخاضع خضوعاً مباشراً للقاتيكان، فاللائكي المؤمن هو أداة الكنيسة في السيطرة على المجال العلماني في المجتمع، جراء أن التعامل القديم - من حيث النظرة للمجتمع على أنه إما رجال دين وإما علمانيون - بدا غير ملائم للتحولات الاجتماعية، ولا يسمح للكنيسة بالحضور الكافي.

ومن هذا الباب كان تشجيع البابا الراحل كارول ووجتيللا العمل الجمعي الكاثوليكي، كوسيلة لاحتواء المجتمع من أجل إملاء خيارات سياسية وتشريعية تدعم نفوذ الكنيسة، فإذا كانت الصورة الشائعة عن ذلك البابا الانفتاح على الخارج - عبر ادعاء الحوار والمسكونية - فإن الميزة التي ميزته في الداخل هي التقليدية والمحافظة، من خلال مشروع «إعادة الأنجلة» والإرساء المتجدد لسلطة روما، بالبحث لها عن دعائم وركائز مستجدة. في تلك الأجواء كان بعث جمعية «سانت إيجيديو» الذراع العلمانية للقاتيكان، بقيادة الأستاذة بجامعة روما أندريا ريكاردي، التي رُشحت خلال العام الماضي لنيل جائزة نوبل، وصنفتها «التايمز» من أقوى المؤسسات العالمية، حيث تمتد فروعها في شتى أرجاء إيطاليا وخارجها، وهي عبارة عن تكتل نافذ وضاعط في السياسة الداخلية، وفي التأثير على سياسات الدول المتواجدة فيها؛ كونها من المنظمات التابعة لمجرّة الحركات الاجتماعية الموصولة بالقاتيكان، التي ظهرت على إثر قرار الانفتاح الذي أقرته الكنيسة، ولم تتحدد أهدافها بالفضاء الإيطالي؛ بل اتخذت بُعداً دولياً، تجلّى في الجانب العربي بفتح المنظمة ذراعيها لمؤتمر المعارضة الجزائرية في نوفمبر من العام 1994.



وبالقدر الذي تتطّلع فيه الكنيسة للسيطرة على المجتمع تتطّلع إلى توجيه النشأ، فما يعرف بـ«ساعة الدين» في المدرسة العمومية تبقى مخصّصة لتلقين تعاليم الكاثوليكية دون غيرها، ويبقى أداء تلك المهمة حكراً على رجال دين معيّنين من قبل هيئة مسيحية كنسيّة، يتقاضون مرتباتهم من الدولة الإيطالية لا من الكنيسة. وبرغم العدد المتزايد للتلاميذ المسلمين في المدرسة العمومية، فإن ذلك الحق الافتراضي يبقى غائباً، فلا يزال حتى الآن رفض تحويل «ساعة الدين» إلى «ساعة ديانات»، تفتح فيها بيداغوجيا التدريس على ديانات أخرى غير الكاثوليكية. إذ تتواصل عراقيل إدارية منتصبة أمام تعيين مدرّسين من ديانات أخرى يشاركون في تلك المهمة، فهناك إصرار من الكنيسة لتولّي شأن الدين ولو كان متعلّقاً بغير الكاثوليكية. في ظل هذه السياسة التعليمية يستمر إلغاء شبه تام للأخر الديني، وربما لا يمس ذلك الإلغاء بجذرية مذاهب دينية مسيحية أخرى - مثل البروتستانتية والأرثوذكسية، أو اليهودية - ولكن يمس بقوة الدين الإسلامي الذي يمثل أتباعه المرتبة الثانية من حيث العدد بعد الكاثوليكية.

كانت إثارة مسألة حضور الصليب في أقسام الدراسة، والتي حكم فيها القاضي الإيطالي بقانونية إنزاله في حال مطالبة أولياء الطلاب (2003) مدعاة لغضب الكنيسة، يستند ذلك التقليد إلى قانون ضابط يعود إلى اتفاقيات لاتيراني، التي نصّت على أن دين الدولة هو الكاثوليكية، ولكن الحقبة الحالية ما عاد فيها مبرر لقول «دين الدولة»؛ نظراً لأن المسلم واليهودي والهندوسي والكنفشيوسي صاروا من ضمن المنتمين إلى الدولة.

فداخل الواقع الاجتماعي الإيطالي - حيث تسيطر الكنيسة على كافة مفاصل الحقل الديني - لا تقرّ الكنيسة بشرعية الحضور إلا لليهود، ويتواصل التعامل مع المسلمين بمثابة المشبوهين والدخلاء، ذلك هو واقع

التعامل الكنسي داخل الفضاء الكاثوليكي الإيطالي، وفي مقابل ذلك تسعى الكنيسة إلى التقرب من الإسلام والمسلمين في البلاد العربية بالأساس، وفي العالم الإسلامي بشكل عام، بغرض اختراق النسيج الاجتماعي، في الوقت الذي تتستر فيه عن ممارساتها في عقر دارها، وذلك بغرض كسب مصالح ومغانم لها.

إسبانيا والإسلام

على خلاف الدول الكاثوليكية الأوروبية - التي تستمر الكنيسة مؤثرة في سياساتها الاجتماعية وخياراتها التربوية - يُعدُّ الشكل الذي قامت به الدولة الإسبانية من الاعتراف بالإسلام متفرداً في الفضاء الأوروبي، ولعلَّ المبررات التاريخية تساعدنا على تفهّم الأسباب، فالصورة المكوّنة اليوم عن الإسلام تعود أيضاً إلى التوترات والترسّبات التي تحتزنها الذاكرة الجماعية، مع عالم يبدو لنا بعيداً وغريباً عما يميز المركزية الأوروبية. بدءاً ينبغي التذكير أساساً بأمرين: الأول بما أرساه الدستور الإسباني الجديد، العائد إلى فترة ما بعد فرانكو سنة 1978، والثاني بقانون الحرية الدينية الصادر سنة 1980.

إذ يقرّ نصّ الدستور بلائكية الدولة وبصون الحرّيات الدينية، فالدولة هي التي ترعى الخيارات الحرة للمواطنين في المجال الديني، وتتولى من حين إلى آخر إبرام الاتفاقات مع الأديان الحاضرة والمتجدّرة في المجتمع الإسباني. سنة 1980، أقرّ القانون الجديد المتعلّق بالحرّيات الدينية إنشاء هيئة خاصة، داخل وزارة العفو والعدل، تسهر على تنفيذ المبادئ الدستورية والسير قدماً نحو الاعتراف بمختلف الديانات، وهكذا نجد - للمرة الأولى في هذه الهيئة - ممثلين من جمعيات إسلامية إسبانية. مضت أكثر من عشر سنوات قبل أن تصوغ الهيئة نصّ اتفاقية التعاون بين الدولة والجالية



المسلمة المتواجدة بإسبانيا، حيث تمت الموافقة على القانون سنة 1992، وقد جاء ثمرة سلسلة من الجلسات بين تكتل من الجمعيات ضمّ مختلف مكوّنات الإسلام الإسباني تحت اسم «اللجنة الإسلامية بإسبانيا» - *Comisión islamica de Epaña* - وممثلي الحكومة.

العناصر المحورية التي تلفت الانتباه ثلاثة: أن في جل فقرات النصّ حديث عن المسلمين الإسبان، وهو ما يفصح عن رغبة - سواء من جانب الحكومة أو من جانب ممثلي العالم الإسلامي أنفسهم - في اعتبار أتباع الإسلام غير أجنب؛ بل مواطنون على قدم المساواة مع غيرهم، يعتقدون ديانة تعترف بها الدولة، نظراً للدور الذي لعبته في تاريخ إسبانيا. وأما العنصر الثاني فيقرّ باعتراف الدولة بدين الإسلام، كنظام اعتقاد يضاف إلى الجذور التاريخية للهوية الإسبانية. في الفقرة 39 من نصّ الاتفاقية، نقرأ: «تتعاون الدولة واللجنة الإسلامية بإسبانيا على رعاية وتطوير الإرث التاريخي والفني والثقافي الإسلامي في إسبانيا، وهو ما يشكّل مجالاً خصباً للتأمل والدراسة لصالح كافة أفراد المجتمع الإسباني». بفضل ذلك الاعتراف سمحت الاتفاقية بتسوية شاملة لكافة النقاط المتعلقة بالممارسة الحرّة للدين الإسلامي¹.

صراع الهويات الخفي

تتلخص هواجس الانشغال الغربي بالإسلام في أوروبا فيما سيخلفه التطور العددي للمسلمين خلال العقود القادمة من أثر على الواقع الديمغرافي، وهو عامل حاسم على مستقبل هوية أوروبا، أما الاهتمام الكبير بحاضر المسلمين اليوم فهو مهووس بالانشغالات الأمنية التي تؤرق

1 - إنزو باتشي: الإسلام في أوروبا، ترجمة: عزالدين عناية، كلمة أبوظبي 2010، ص: 141 - 142.

السياسات الأوروبية، حتى وإن كانت موجات الاستفزاز التي تملو من حين إلى آخر أساسها الترويع والترهيب من المسلمين ولا تنبني غالباً على واقع تهديد فعلي¹.

رغم أننا - على حد توصيف عالم الاجتماع الإيطالي للواقع الغربي - «لا نستطيع اليوم الحديث عن الإسلام والغرب؛ فالإسلام بات حاضراً في عقر دارنا، وبصدد نشأة إسلام في الغرب، نتاج هذا التطعيم الجديد. أوليس ذلك منعرجاً تاريخياً كما يحدث عادة؟ فالتحول اليوم رهن التبليور، حتى وإن كان في مستهل انطلاقه. لسنا واعين فعلاً بما سيؤول إليه الأمر، فكما يتبين غالباً، يُرى بشكل أوضح لما يكون بعيداً في الزمن، فما يحوم حولنا حالياً نراه بشكل غائم: لأنه قريب، تلاصق كبير يمنعنا تحديد الذي يطوّقنا بدقة»².

ويتجلى الضغط المسلط على المسلم عموماً في مجال أداء شعائره الدينية، فالحرية الدينية في المجتمع العلماني واقعة نسبية، يمكن اختبار مداها من خلال معاينة تستر المسلمين عن هويتهم في الشغل وفي الحي السكني وحتى في الشارع، تحاشياً للعزل والإحراج³، فالعربي المسلم

1 - تحاول الدولة العلمانية التدخل أحياناً في إقرار النهج الديني المقبول من نقيضه بين المسلمين فحين نهى أحد أئمة مسجد روما الكبير عن الزواج من اليهوديات - الإمام عبد السمّيع محمود، الأزهري المصري - رغم أن الأمر مباح شرعاً، باعتبار اليهودية كتابية، تدخلت الدولة الإيطالية بالضغط حتى تمّ عزل الإمام وطرده. وعندما حرّض أحد المسلمين - عبدالكريم الجزائري - على إقامة صلاة الغائب عند اغتيال الشيخ أحمد ياسين تدخل الأمن لطرد الداعي لتلك المبادرة خارج التراب الإيطالي، حدثت تلك المعاملات بدعوى أن تلك التصرفات تهدد الأمن الإيطالي.

2 - ستيفانو ألباني: الإسلام الإيطالي رحلة في وقائع الديانة الثانية، ص: 17.

3 - الملاحظ أنه ليس المسلم وحده عرضة لهذه الضغوطات، فقد تبين أن العديد الأقباط والمسيحيين الشّوام يتخلون عن أسمائهم العربية ويستبدلونها بأخرى إيطالية، بحثاً عن الاندماج في مجتمع كاثوليكي له حساسية عالية تجاه كل ما هو عربي.



حين يُسأل عن هويته الدينية، غالباً ما يقدم نفسه بأنه «مسلم معتدل» أو «علماني»، وإن سئل إن كان محافظاً على أداء الشعائر فغالباً ما يُنكر، حتى وإن كان من المواظبين على الصلاة والصيام، وقد مسّ ذلك التستر جوانب حميمة في الشخصية، ربما يبدو اسم «ساره» المنتشر بين الوليدات المسلمات كاشفاً لذلك المخبوء، وليس الأمر ناتجاً عن كلف بالاسم واستساغة له أو ولعاً بساره زوج النبي إبراهيم عليه السلام بين العائلة العربية المهاجرة؛ بل هو أسلوب للتستر على هوية البنت في المدرسة.

كما نجد عديداً من العرب ممن سموا أبناءهم الذكور بأسماء عربية في شهادة الميلاد، وينادونهم بفرانشيسكو وجوفاني أو ما شابه ذلك في الشارع، وهو نوع من المراوغة الاجتماعية ابتكرته الذات المنبوذة كأسلوب للاندماج والحيطة أيضاً، فضلاً عن أنه في ميدان الشغل - خصوصاً بين عمال المطاعم والمقاهي والمحلات من أصول عربية - يندر أن يحتفظوا بأسمائهم العربية، فغالباً ما يفرض عليهم صاحب المحل تبني أسماء إيطالية، بدعوى تجنب تنفير الزبائن.

كما يُعدّ من النادر قبول فتاة محجّبة مسلمة - حتى وإن كانت وليدة إيطالية - في شغل أو وظيفة حكومية أو حتى في شركة خاصة، فهناك نفور عام من المرأة التي تغطي رأسها، جراء الصورة الإعلامية السلبية الرائجة بين الناس، حيث نجد بعض الطالبات المسلمات في الجامعات الإيطالية يغطين رؤوسهن، أو يرتدين الزي الإسلامي، غير أن مناخ الحرية المتوفر لهن في حرم الجامعة - الذي يسمح للفتاة بارتداء ما تريد دون تضيق عليها - يتلاشى بمجرد خروجها إلى معترك الحياة ومواجهة سوق الشغل، حيث يقلّص اللباس المختلف حظوظ العثور على شغل إلى درجة كبيرة، فتكون مجبرة على خلعه أو الانطواء في البيت والاكتفاء بتربية الأبناء.

ربما الأمر أهون شراً مع الرجل المتدين إن أعفى لحيته؛ لاشتراكه في الهيئة مع غيره من الإيطاليين ممن يطلقون لحاهم؛ ولكن غالباً ما يصطدم بنفور الآخرين بمجرد إبداء تمسك بتعاليم دينه بشكل ظاهر أو إعلان المحافظة على شعائره أمام الملأ.

لقد بلغت آثار تلك الهواجس السياسية شرائح من المسلمين كانت في مأمّن نوعاً ما، فبات يسود حذر في التعامل مع الكوادر المتأتية من

نجد عديداً من العرب
ممن سمو أبناءهم
الذكور بأسماء عربية
في شهادة الميلاد،
وينادونهم بفرانشيسكو
وجوفاني أو ما شابه

البلدان الإسلامية، مع محاولات لحصرها في المناصب غير المؤثرة أو الدنيا في سلم الوظيفة، أكان ذلك في الجامعات أو في المؤسسات الإعلامية أو التربوية بشكل عام، إلا إذا أملت الضرورة خلاف ذلك، وقد يتوسع هذا الواقع ليشمل التعامل غير العادل مع الطلاب في الجامعات الأوروبية، سواء

الوافدين من البلاد العربية والإسلامية، أو الذين لهم أصول تعود إلى تلك البلدان، وغياب التعامل معهم على غرار زملائهم الأوروبيين.

فليس هيئناً أن يعيش الفرد المسلم في دولة كاثوليكية علمانية ويعلن هويته الإسلامية بشكل جلي وعلى ما هو معهود، فالمجتمع العلماني ليس ضماناً مطلقة أن يعيش المرء دينه فيه بأريحية، لذلك تجد أغلب العرب يتسترون عن هويتهم الدينية، والمؤسف أن هذه التقية القسرية تذكر بعهود غبن عاشتها النحل والديانات المغايرة في القرون الوسطى، غير أنها لا تزال تحضر في دول متطورة، يقدر أن حقوق الإنسان وحرية الضمير مراعاة فيها.

خلفت تلك الأوضاع ريبة من الحضور الجلي للإسلام في الغرب، سواء أكان في زيّ الملابس، أو في مشهدية دور العبادة، أو في أداء الشعائر بشكل



علني، وضمن هذا الأجواء تُفسّر إشارة «المؤتمر الأسقفي الإيطالي» في شهر يناير من العام 2000 إلى وضع حدّ لكافة الأعمال المنعوتة بالاندماج والمسكونية، والدعوة إلى عدم إتاحة الفرصة أو فسح المجال للمسلمين لأداء أي شكل من أشكال العبادة في المحلات التابعة للأبرشيات، فضلاً عن تحذير كل من اللائكيين المنضوين تحت الكنيسة والكهّان من المخاطر المترتبة عن الزواج المختلط مع المسلمين.

لقد تولى رئيس أساقفة مدينة بولونيا الإيطالية الكردينال بيّفي تلخيص الموقف من الإسلام - باعتباره يمثل خطراً، فخلال العام 2000 صرّح في عديد المناسبات أن المسألة الرئيسة تتمثل في الدفاع عن الهوية المسيحية للدولة الإيطالية، وباعتبار الكاثوليكية هي دين السواد الأعظم من الإيطاليين فليس بوسع الدولة اللائكية تجاهل هذا المعطى التاريخي باسم رعاية حقوق الأقليات، وأن من يقف ضدّ الكنيسة الكاثوليكية - متعللاً بلائكية الدولة الحديثة - لا ينتبه - أكّد الناطق باسم الكنيسة - لما يسهم به في تقويض أسس الحضارة الغربية.

تستدعي معادلة (الكاثوليكية = أسس الهوية القومية الإيطالية = قيم الحضارة الغربية) منظوراً إيديولوجياً جرى توظيفه على مدى سنوات في إيطاليا، حين كان الصراع السياسي محتتماً إبان حقبة الحرب الباردة، وطيلة السنوات الممتدة بين 1948 و 1979¹. فنظرياً - وبموجب التراث الإبراهيمي المشترك - يُفترض تواجد تقارب بين الكاثوليكية والإسلام داخل الواقع الاجتماعي الإيطالي، في حين أن هناك تدابراً وتنافراً يبلغان مستوى التعادي.

1 - إنزو باتشي: الإسلام في أوروبا، ترجمة: عز الدين عناية، كلمة، أبوظبي 2010، ص: 164 - 165.

الإسلام الأوروبي والولادة العسيرة

ثمة تخوّف لدى الأوروبيين من الحركات الدينية الإسلامية، التي غالباً ما تتخذ لونها واحداً في التصورات العامة، كونها راديكالية ومتطرّفة، وعادة ما يرفع هذا التخوف مبرراً لعزل الجموع المسلمة المقيمة في الغرب وعرقلة اكتساب حقوقها، خصوصاً ما تعلق منها بحق التعبير عن هويتها الحضارية والثقافية، ويقابل نظرة التعميم تلك اختزال للمطلبية الإسلامية الأوروبية في مسألة اللحم الحلال، والواقع أنه بين التهويل والاختزال تتواجد مشروعية عيش هوية دينية بكافة لواحقها الاجتماعية والثقافية، على غرار غيرها من الهويات. وبالتالي، ليس المسلمون من لا يريدون الاندماج في أوروبا، وإنما الرؤى الدينية والسياسية التي ما زالت تنظر لأوروبا - ذات اللون الديني الواحد المهيمن - هي ما يعوق اندماج المسلمين.

وبقدر حضور تلك العوائق، هناك عائق آخر جوهري في أوساط المسلمين، حيث لم ينتج المسلمون إسلاماً أوروبياً مستقلاً، وذلك عائد إلى نقص المفكرين والقيادات الدينية الناشئة في أوروبا، فلا يزال الإسلام الأوروبي يولي وجهه شطر البلاد العربية أو شطر كبريات الدول الإسلامية ليستمد منها وعيه وفقهه.

فما يسميه الدكتور عبدالمجيد النجار بـ«الشراكة الحضارية» لمسلمي أوروبا لا يحضر بشكل بارز؛ لخفوت النشاط الثقافي للمسلمين في الغرب، خصوصاً منه النشاط الموجه نحو الاجتماع الغربي، وإن تواجدت أنشطة دينية أو ثقافية فهي داخلية تستهدف الجاليات المسلمة ولا تتعداها إلى المجتمع الغربي، فلا يمكن الحديث عن شراكة حضارية فاعلة بهذا الشكل¹.

1 - انظر كتاب: فقه المواطنة للمسلمين في أوروبا، منشورات المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، ص: 24 وما بعدها.



ففي عاصمة الكاثوليكية العالمية نرى أن أكبر مؤسسة إسلامية - مسجد روما - ولعله الأكبر في العالم الغربي، لا يزال يستورد أئمة وفقهاءه من البلاد العربية، ولئن يتطَّع الجامع إلى تمثيل المسلمين المقيمين في إيطاليا، فإنه يبقى رهين مؤسسة رسمية دبلوماسية؛ حيث يتشكَّل مجلسه الأساسي من ممثلي سفارات البلدان الإسلامية، الأمر الذي أبقى المهاجرين المسلمين بعيدين عنه؛ لقناعات خاصة وظروف استراتيجيات سياسية ودينية مع بلدان المأوى، وانطلقوا في أشكال مغايرة من التنظيم الخاص، وبعثوا من الأسفل مصليّات صغرى محلّية، والجلي في الأمر أن ذلك المسار هو ما يشكل بالأساس الإسلام الشعبي الحقيقي، بصفته نتاج الحاجة الدينية في أوجهها الروحية والاجتماعية، العميقة والنافذة، كما تولّدت كذلك الجمعيات وفيدراليات الجمعيات، وكانت أهمها وأوسعها تمثيلاً «اتحاد الهيئات الإسلامية في إيطاليا» (Ucoii)¹.

من زاوية التنظيم الديني، يحضّر الإسلام الإيطالي لقطع الطريق نفسها التي سلكها الإسلام المتواجد في البلدان الأوروبية الأخرى؛ لكن بنسق أسرع، وهو ما يعني مثلاً أن تشييد المساجد - والكلمة تشير إلى مخازن، مستودعات، أو محلات أعيد تهيئتها بحسب الحاجة - يُشير إلى نوع من العودة، انطلقت بالخصوص مع جيل المهاجرين الأوائل، وتطوّرت بالاقتران مع تسويتهم ظروف إقامتهم قانونياً².

حوصلة

هناك اعتراف من المسلمين وإقرار يستند إلى نصوص حكمية بوحدة المشترك الديني بين ديني عيسى ومحمد ﷺ، وهو ما لا يزال خافتاً

1 - ستيفانو أيافي: الإسلام الإيطالي، رحلة في وقائع الديانة الثانية، ص: 46.

2 - المصدر نفسه.

في المسيحية الكاثوليكية في أوروبا حتى التاريخ الراهن، رغم أن لاهوت الأديان بدأ في الجامعات البابوية يثير طروحات جريئة، في تجديد النظر والتعامل مع الآخر الديني، لم تجد طريقها بعد إلى المؤسسة التنفيذية في الكنيسة، فالكنيسة في حديثها وخطابها مع الآخر غالباً ما تستدعي الطرف اليهودي، في حين يلحق الطرف الإسلامي - المفترض أنه من العائلة الإبراهيمية الجامعة - بالأديان والتقاليد الروحية. لذلك يبقى الاعتراف والتنظير لفلسفة التقارب بين الأديان الثلاثة: اليهودية والمسيحية والإسلام على أساس المشترك الإبراهيمي لا يسير على المستوى نفسه في الجانب الإسلامي والجانب الكاثوليكي، حيث يخبو في الجانب الكاثوليكي لتتحول الأديان الثلاثة الإبراهيمية إلى ثنائية إبراهيمية تقتصر على المسيحية واليهودية.

أمام ضيق أفق العلاقة الإسلامية الكاثوليكية في إيطاليا، تبقى التشريعات العلمانية حماية وضمانة للهوية الإسلامية في النسيج الاجتماعي، على خلاف التعليمات الكنسية التي تبدو راصدة ومترصدة لها، ومانعة وطاردة لها، بما تلعبه من دور المعطل والمعرقل لحضور المسلمين في النسيج الاجتماعي؛ ولكن لن يكون بوسعها إقرار منع حضورهم في المجتمع المدني؛ لأن ذلك مما يتناقض مع طبيعة الفلسفة الاجتماعية السياسية التي تقوم عليها المجتمعات الأوروبية.